مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (4) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (4) 2016

دراسة تحليلية لتنافسية الاقتصاد السوري

الدكتور رسلان خضور*
نادية العلمي شبانة**

(تاريخ الإيداع 18 / 5 / 2016. قُبِل للنشر في 30 / 6 / 2016)

□ ملخّص □

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم من عولمة واندماج نحو الاقتصاد العالمي والتطورات الكبيرة في تقانة المعلومات والاتصالات، أخذ مفهوم التنافسية يحظى باهتمام واسع، وعليه فقد أخذت الدول النامية منها والعربية تهيئ نفسها للتوائم مع هذه التطورات لأجل الاستفادة من مزاياها خاصة بانتهاج سياسات، وإصلاحات تهيئ بيئتها الاقتصادية المناسبة لتعزيز قدراتها التنافسية في عالم مفتوح أمام التجارة وأمام الاستثمارات الأجنبية. وعلى هذا الأساس قامت سورية بتبني مفهوم التنافسية بهدف الارتقاء بمستوى أداء المؤسسات العامة وقطاع الأعمال، والعمل على إيجاد المزيد من الفرص الاستثمارية التي من شأنها أن تساهم في تعزيز قدراتها التنافسية . وعليه يهدف البحث بشكل أساسي إلى معرفة موقع سورية ضمن مؤشرات التنافسية وفق للتقارير الدولية، مع إبراز ترتيبها مقارنة ببقية الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية، الاقتصاد السوري، مؤشرات التنافسية

* أستاذ– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد –جامعة دمشق – سورية.
** طالبة دكتوراه– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد –جامعة دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (4) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (4) 2016

Analytical study of the competitiveness of the Syrian economy

Dr. Raslan Khadour[*]
Nadia Leulmi Chebana[**]

(Received 18 / 5 / 2016. Accepted 30 / 6 / 2016)

□ ABSTRACT □

In light of the rapid developments witnessed by the world of globalization and integration to the global economy and large developments in information and communications technology, taking the competitive concept widely watched, and the developing countries have taken, including Arab and positioning themselves for the Twins and these developments for the benefit of private pursuing policies and reforms that create habitat advantages Economic appropriate to enhance their competitiveness in an open world to trade and to foreign investment. On this basis, Syria has adopted the concept of competitiveness in order to raise the level of performance of public institutions and the business sector, and work to create more investment opportunities that would contribute to enhance their competitiveness. Find it and mainly aimed at the Syrian site within the competitive indicators according to international reports, highlighting the ranking compared to other Arab countries.

Key words: Competitiveness, The Syrian Economy, Competitiveness Indicators

[*]**Professor- Economics Faculty- Damascus university – Syria .**
[**]**Postgraduate Student- Economics Faculty- Damascus university- Syria .**

مقدمة:

أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة رئيسة لتطوير اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية للتعايش في ظل بيئة دولية تتسم بالعولمة وانفتاح الاقتصاديات وتحرير الأسواق، شعارها البقاء للأفضل، وتتمثل أبرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة في القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو مما يستدعي تحديث هياكل الإنتاجية وتحسين كفاءاتها وتطوير التقنية والنهوض بالعنصر البشري وتحسين بيئة الأعمال واجتذاب الرأس المال الأجنبي.
وعليه فإن دعم التنافسية يعد وسيلة رئيسة لمواجهة التحديات المذكورة، الأمر الذي جعل التنافسية موضوع اهتمام الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات، حيث أصبح لها مجالس وهيئات وإدارات، ولها استراتيجيات ومؤشرات. وفي هذا الصدد صدرت العديد من التقارير الدولية عن المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتمنية الإدارية حول التنافسية في العالم. وأصدرت الدول العربية أيضا تقارير قطرية. وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالتنافسية فإن مفهومها لا يزال غير محدد بشكل متفق عليه.

أهمية البحث وأهدافه:

– أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من الاهتمام المتزايد بموضوع التنافسية من قبل المؤسسات والدول والمنظمات الدولية، ومن هذا المنطلق تسعى سورية جاهدة للإ هتمام برفع قدراتها التنافسية، فعلى الرغم من تراجع ترتيبها في العديد من مؤشرات التنافسية غير أن هذا لا يعني عدم امتلاكها للعديد من المزايا النسبية وهنا تكمن أهمية هذا البحث من خلال تحليل تنافسية قطاعات الاقتصاد السوري لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف.

– أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على تنافسية الاقتصاد السوري في ظل التطورات العالمية والإقليمية الراهنة، من خلال التعرف على ترتيب سورية ضمن مؤشرات التنافسية وفقا للتقارير العالمية.

– التعرف على ترتيب سورية في مؤشر التنافسية مقارنة بعدد من الدول العربية.

– مشكلة البحث

تسعى سورية كغيرها من الدول للاستفادة من الإمكانيات المتاحة لتطوير اقتصادها ورفع قدراتها التنافسية خاصة من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، غير أن الظروف السياسية التي تمر بها حالت دون ذلك وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف يمكن تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السوري ؟

وعلى ضوء ذلك ومن أجل بلورة حقيقية لإشكالية البحث، لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تستدعي اهتماماً خاصاً وهي:

ما المؤشرات التي تقيس القدرة التنافسية؟

ما الاستراتيجيات والسياسات التي تمكن من تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السوري ؟

ما موقع سورية ضمن مؤشرات التنافسية حسب التقارير العالمية؟ وما مدى ضعف تنافسية الاقتصاد السوري؟

– فرضية البحث

للإجابة عن التساؤلات أنفة الذكر، يقوم البحث على فرضيتين رئيسيتين:

الفرضية الأولى: يفسر ضعف تنافسية الاقتصاد السوري بعدم امتلاك سورية لمزايا نسبية.

الفرضية الثانية:تؤثر التغيرات العالمية والإقليمية مباشرة على تنافسية الاقتصاد السوري.

منهجية البحث:

حتى تتسنى الإجابة على إشكالية البحث وتحليل أبعادها ومحاولة التحقق من الفرضيات المتبناة تم الاستناد على:

– المنهج الوصفي ؛ الذي يسمح باستيعاب الإطار النظري والمتمثل في دراسة نظرية للتنافسية والقدرة التنافسية وإستراتيجياتها .

– المنهج التحليلي؛ بالنسبة لهذا المنهج فقد اعتمد خاصة كأساس لعرض مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري ، وللتعرف على ترتيب سورية في المؤشرات الرئيسية للتنافسية حسب تقرير التنافسية العالمي.

الإطار النظري

أولاً: مفهوم التنافسية

وبسبب تداخل المصطلحات وعدم وجود مفهوم دقيق لكل من التنافسية والميزة التنافسية والقدرة التنافسية، كان لابد من التعرف على التنافسية في مختلف المستويات (مؤسسة، قطاع ، دولة).

1– تنافسية المشروع (المؤسسة)

حسب هيئة التجارة و الصناعة البريطانيّة فإنّ مفهوم التنافسية " هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشات الأخرى" ، وتعرف أيضا التنافسية على صعيد المؤسسة بأنها " القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)" **[1]**.

ويمكن قياس تنافسية المؤسسة من خلال عدة مؤشرات أهمها: الربحية ومعدلات نموها، استراتيجية الشركة واتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير وبالتالي قدرة الشركة على تحقيق حصة أكبر من السوق الإقليمي والعالمي.

2– التنافسية على مستوى القطاع

تعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية **[2]**. ومن أهم مؤشراتها: الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالتكلفة والجودة.

3– التنافسية على المستوى الوطني (الدولة)

يعرّف تقرير المنافسة العالمية تنافسية البلد بأنّها" القدرة على تحقيق معدّلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاسًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"**[3]**.

كما تعرّف هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية (4S Commission On Industrial Competitiveness) تنافسية الدولة بأنّها؛" قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في امتحان أو اختيار الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تحافظ وتوسّع الدخل الحقيقي للمواطنين".

وتعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني على أنّها " الدرجة التي يستطيع البلد في ظل أسواق حرّة وعادلة لإنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختيار الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل" **[4]**. هذا ويرى البعض أنّ التنافسية هي " قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى منافسيه في الأسواق العالمية".

يتضح من خلال هذه التعاريف أنّ تنافسية البلد تنطلق من اعتبار النمو ليس هو الهدف الوحيد، إذ غالبًا ما يتّم الاهتمام بالتشغيل واعتبارات تنموية أخرى لا تهتم بها المشروعات؛ فالمؤسسات الاقتصادية لا تعمل في فراغ وإنّما تمارس نشاطاتها في بيئة وطنية محددة (الدولة)، وهذه البيئة الوطنية قد تكون معززة لتنافسية المؤسسات أو معوقة لها.

ومن أهم مؤشراتها: نمو الدخل الفردي الحقيقي والنتائج التجارية للبلد (تطور تركيبة الصادرات، الحصة من السوق الدولية، الميزان التجاري)

ويعرف المنتدى الاقتصادي العالمي "world Economic Forum "WEF التنافسية بأنها: " القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة".

أما تعريف معهد التنافسية الدولية Institute of Global Competitiveness IGC فيقول: تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافسية مع الدول الأخرى.

ثانياً: مفهوم القدرة التنافسية

القدرة التنافسية (Competitive advantage)؛هي التي تمكن المنظمة من التحمل والمواجهة الإيجابية للمنافسة وتوسيع الحصة السوقية لها **[5]**

وهي قدرة المؤسسة على الصمود أمام المنافسين، بغرض تحقيق أهدافها من ربحية ونمو واستقرار، وتوسع وابتكار وتجدد**[6]**.

أما التعريف الأكثر شمولية في تفسير القدرة التنافسية هو تعريف المجموعة الكندية للأبحاث الزراعية:" القدرة التنافسية للصناعة هي عبارة عن مقدرة الصناعة على تحقيق الأرباح بشكل مستمر، واستحواذها على حصة سوقية مناسبة لها القدرة للحفاظ عليها في الأسواق المحلية أو الأجنبية أو الإثنين معاً".

ويؤكد تقرير التنافسية في الدول العربية على أن القدرة التنافسية على مستوى الدولة هي القدرة على**[7]**:

- تحقيق انتاجية أعلى وبتكلفة أقل
- إيجاد أسواق منتخصصة وأكثر ديناميكية
- إيجاد بنية تحتية
- الحفاظ على تدخل حكومي رشيد
- تحفيز الاستثمار المحلي والعربي البيني والأجنبي
- تبني سياسات صناعية واعية وسياسات خارجية مرنة
- دعم الابتكار وتوطين التقنية والنهوض برأس المال البشري
- تحفيز بيئة الأعمال

ـ تجسير الفجوة الرقمية

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن القدرة التنافسية ترتكز على المحاور الآتية:

ـ المواجهة الايجابية للمنافسة وتوسيع الحصة السوقية للمنظمة

ـ الصمود أمام المنافسين من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف والنمو والاستقرار

ـ القدرة على تقديم منتجات بالنوعية الجيدة والسعر المناب مقارنة بمنافسيها.

1- مؤشرات قياس القدرة التنافسية

تتمثل مؤشرات القدرة التنافسية فيما يأتي**[8]**:

أ- الربحية : يعد مؤشر الربحية كافيا على التنافسية الحالية للمؤسسة، كما أن الحصة من السوق هي الأخرى تشكل مؤشراً عن التنافسية، فإن كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تكون مرتبطة بالقيمة السوقية لها.

كما ترتبط الربحية المستقبلية للمشروع بإنتاجيته النسبية، وتكلفة عوامل الإنتاج، وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على إمتداد فترة طويلة، وعلى إنفاقها الحالي في البحث والتطوير أو البراءات التي تحصل عليها، إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، وتعتبر النوعية عنصرا هاما لإكتساب الجاذبية، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق و المحافظة عليها.

ب- تكلفة الصنع: إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تعتبر كمؤشر كافي عن التنافسية في فرع نشاط ذو إنتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع.

ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تكون بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة، وهذا عندما تشكل تكلفة اليد العاملة النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، لكن هذه الوضعية يتناقص وجودها**[9]**.

ج- الإنتاجية الكلية للعوامل : تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفعالية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من أجهزة التلفاز، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة.

ويكون من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقانية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفورات الحجم.

كما يتأثر دليل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل بالفروقات عن الأسعار المسندة إلى التكلفة الحدية، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فعالية (لافعالية تقنية أو لا فعالية أخرى تسمى " لا فعالية ") أو بدرجة من الإستثمار غير فاعلة أو بكليهما معا.

د- الحصة من السوق : من الممكن لمؤسسة ما أن تحقق أرباحاً وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحدث هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات اتجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الإحتفاظ بالمنافسة اتجاه تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق، لذلك يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين، و عندما تتحقق حالة توازن تعظيم المنافع ضمن قطاع نشاط معين، ذو إنتاج متجانس، فإن التكلفة الحدية للمؤسسة ستكون ضعيفة بالقياس إلى التكاليف الحدية لمنافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر، و كانت المؤسسة أكثر ربحية مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذاً المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

2- طرق وأساليب قياس القدرة التنافسية

تقاس القدرة التنافسية للشركات والأنشطة الفرعية في القطاعات المختلفة بطريقتين أساسيتين هما**[10]:**

أ- طريقة تحليل الأداء التنافسي: تبحث هذه الطريقة في كيفية وصول الدولة أو القطاع أو الشركة إلى وضع منافس بالنسبة لجميع المنافسين في المجموعة نفسها والمؤشرات النموذجية لذلك ضمن هذا المقياس هي معدل الربحية، ومعدل النمو، والحصة السوقية وميزان المدفوعات. إن المقياس المحدد لذلك هو قياس المزايا النسبية الظاهرية والذي من خلاله يمكن قياس الأداء التنافسي، حيث استخدم هذا المقياس من قبل كثير من الاقتصاديين من أهمهم الاقتصادي بورتر.

ب- طريقة تحليل الامكانيات والجهود التنافسية: ينظر إلى هذا المؤشر عند بحث طبيعة البيئة التي تعمل بها الشركة أو الاقتصاد أو القطاع، والتي من خلالها يتم قياس الامكانيات والجهود الادارية وكيفية تحويلها إلى آداء تنافسي قوي. ومن الأمثلة التي توضح أسس قياس كل من الامكانيات والجهود التنافسية هو الالتزام بأسس الأعمال الدولية والأسس الخاصة بوجهات النظر التسويقية العالمية.

ثالثاً: الإستراتيجيات التنافسية

تعد هذه الاستراتيجيات صالحة للتطبيق في أي مؤسسة وأي صناعة، وتبحث عن الميزة التنافسية المؤكدة، وتسمى استراتيجيات بورتر، وتتمثل في ثلاثة استراتيجيات أساسية يمكن أن تتبعها المؤسسة لتحقيق التفوق على المنافسين، وهي**[11]:**

3-1- إستراتيجية القيادة في التكلفة (إستراتيجية السيطرة الشاملة على أساس التكاليف)

استراتيجيات التكلفة هي استراتيجيات توجه بصفة أولية كل مجهودات المؤسسة نحو هدف يعتبر جوهري: كتخفيض تكاليفها الكلية"، حيث تضع المؤسسة ضمن اقل المنتجين تكلفة في القطاع الذي تنشط فيه،وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإنتاج بمعايير نموذجية ،وتخفيض كل ما يمكن تخفيضه من العناصر المكونة للتكلفة.

3-إستراتيجية التميز عن المنافسين

تعتمد المؤسسة من خلال هذه الاستراتيجية على التميز والانفراد بخصائص استثنائية في قطاع نشاطها، من خلال تقديمها لمنتجات وخدمات مختلفة عما يقدمه المنافسون وذلك من أجل أن تناسب رغبات واحتياجات المستهلك الذي يهتم بالتمييز والجودة أكثر من اهتمامه بالسعر، وهي أكثر الاستراتيجيات شيوعا لدى المؤسسات العالمية، وعليه تحاول هذه المؤسسات في ظل التطورات العالمية السريعة،تحقيق مستوى عالي من التميز في معايير الجودة والوصول إلى جودة غير عادية،بالخدمة الممتازة، الوقت المناسب (دقة مواعيد التسليم وسرعة تلبية الطلبيات)، المتانة والموثوقية، المرونة، والتصميم الهندسي والأداء، تسهيلات الدفع.... وبالتالي فإن نجاح هذه الاستراتيجية يزداد في حالة تمتع المؤسسة بمهارات وجوانب كفاءة لا يمكن للمنافسين تقليدها بسهولة.ومقابل ذلك ينص البعض على أن سريان هذا النمط من الاستراتيجية يتطلب قدرة كبيرة وقوية على الإبداع. وبالتالي فإن المؤسسة يتحتم عليها ان تكون على الدوام هي السباقة في تقديم الجديد وعلى فترات قصيرة والبقاء دائما في مقدمة المؤسسات المتنافسة ويصعب على الآخرين تقليدها،فضلا على ان هذه الاستراتيجية المعتمدة على الإبداع،تتطلب تخصيص جزء من الأرباح لإعادة استثماره في مجال البحث والتطوير من أجل إطلاق المنتجات الجديدة والتميز بالاستمرار.

إستراتيجية التركيز

تعني تقديم سلعة او خدمة تشبع حاجات قطاع معين من المستهلكين أو تخدم منطقة جغرافية محددة .فالمؤسسة تتخصص في خدمة نسبة معينة من السوق الكلي بأكثر فاعلية وكفاءة من خدمة السوق ككل،من خلال الاعتماد على ميزة تنافسية معينة،فالمؤسسة بذلك تركز مجهوداتها على بعض الأقسام السوقية المختارة بطريقة صائبة،وهو ما يتم من خلال التعرف على الحاجيات الخصوصية لهذا القطاع ووضع استراتيجية السيطرة بالتكاليف أو بالتمييز ، فالميزة التنافسية المبحوث عنها،والتي من الممكن تحقيق وتمكين كلا من التمييز والتكلفة الأقل في آن واحد،تتطلب تركيز الموارد التي تسمح بتعظيم الكفاءة ونستنتج من ذلك بأن تحقيق ميزة تنافسية في ظل استراتيجية التركيز تتحقق من خلال عنصرين،وهما:

- النجاح في تحقيق قيادة التكلفة،والذي سبق التطرق إليه.
- التمييز في القطاع او القطاعات المستهدفة بالاعتماد على طرق التمييز المذكورة آنفا.

ومما سبق نخلص إلى أن المؤسسة من خلال اعتمادها على الاستراتيجيات التنافسية العامة أو ما يسمى باستراتيجيات بورتر، هدفها من وراء ذلك هو زيادة وتحسين تنافسيتها في الأسواق المحلية والعالمية، وهو ما يتم باختيار الاستراتيجية المناسبة التي تراعي استغلال إمكانات المؤسسة الداخلية(نقاط القوة والضعف) وتكييفها مع الأسواق التي ترغب العمل فيها،كما تراعي الفرص والتهديدات الناجمة عن البيئة الخارجية.

النتائج والمناقشة:

1 مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري حسب تقارير التنافسية العالمية

يعد تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من بين المؤشرات التي تؤخذ على أنها تعكس تنافسية الدول، حيث يُعنى التقرير الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي بشكل سنوي بدراسة تنافسية اقتصاديات الدول المشاركة ومقارنتها وفقا للمؤشرات والعوامل المحددة لتنافسية الاقتصاد وبيئة الأعمال للدول المشاركة.

ولأجل إعداد تقرير التنافسية العالمية تقسم الدول المدرجة فيه إلى ثلاث مراحل للنمو الاقتصادي وتعطى أوزاناً مختلفة تبعاً لمرحلة النمو الاقتصادي، كما يتم الاعتماد على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لإدراج الدول ضمن مراحل النمو كما هو موضح في الجدول الآتي**[12]**:

الجدول رقم (01) : أوزان المؤشرات الرئيسة وحصة الفرد من الناتج الإجمالي حسب مراحل النمو

	مراحل النمو				
	المرحلة1: الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج	الانتقال من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	المرحلة2: الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة	الانتقال من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	المرحلة 3: الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2.0007	2,999–2,000	3000–8.999	9,000 –17,000	17,000<
المتطلبات الأساسية	%60	60 -40	%40	40–20	%20
معززات الكفاءة	%35	50 -35	%50	50	%50
عوامل الابتكار	%5	10–5	%10	30–10	%30

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

10, p: 2-2011World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 201

بالنسبة **للمرحلة الأولى**: مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج: وهي الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية المتوفرة كالمناخ المناسب، أما بالنسبة لمحركات النمو في هذه المرحلة هي أداء المؤسسات العامة والخاصة، البنية التحتية، توازن الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى مؤشرات الصحة والتعليم الأساسي وتشكل هذه المؤشرات الأربعة مقطع المتطلبات الأساسية الذي يأخذ تثقيلا قدره 60 % من مؤشر التنافسية الإجمالي،وهي حال الدول مثل اليمن، موريتانيا

المرحلة الانتقالية الأولى: وهي المرحلة التي يمر بها الاقتصاد بين المرحلتين الأولى والثانية، وهي حال الدول مثل الجزائر، مصر، الكويت، قطر، السعودية، سورية

المرحلة الثانية: مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة: وهي الدول التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة. أما بالنسبة لمحركات النمو في هذه المرحلة وهي التعليم العالي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة سوق العمل، والأسواق المالية، والجاهزية التقانية، وحجم السوق المحلية والخارجية، والتي تشكل مقطع معززات الكفاءة، حيث يبلغ وزنها 50% من مؤشر التنافسية الإجمالي وهي حال الدول مثل الأردن، تونس.

المرحلة الانتقالية الثانية: وهي المرحلة التي يمر بها الاقتصاد بين المرحلتين الثانية والثالثة مثل لبنان، عمان.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار: وهي الدول التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي، وتعتمد على الإبداع والابتكار بوصفها محرك أساسي للنمو، وإن محركات النمو في هذه المرحلة هما مؤشر تطور الأعمال ومؤشر الابتكار، واللذان يشكلان مقطع الابتكار، وهي حال الدول مثل الإمارات العربية.

والجدول الأتي يبن ترتيب الدول العربية في كل مرحلة:

الجدول رقم (02): تصنيف الدول العربية حسب مراحل النمو الاقتصادية

المرحلة الأولى	مرحلة انتقالية بين 1-2	المرحلة الثانية	المرحلة الانتقالية بين 2-3	المرحلة الثالثة
موريتانيا اليمن	الجزائر مصر الكويت قطر السعودية سورية	الأردن المغرب تونس	لبنان عمان	الإمارات العربية المتحدة البحرين

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2011-2012, P11

2 موقع الدول العربية في تقرير التنافسية العالمي

جاءت سورية حسب تقرير التنافسية العالمي في مرتبة متأخرة مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى، بسبب الظروف التي تمر بها، والجدول التالي يوضح تصنيف سورية وبقية الدول العربية حسب تقرير التنافسية العالمي لعام 2010- 2011 وتقرير التنافسية العالمي 2011- 2012:

الجدول رقم (03): تصنيف الدول العربية حسب تقرير التنافسية العالمي

الترتيب	الدولة	الترتيب لعام 2010 – 2011	الترتيب لعام 2011 –2012
1	قطر	17	14
2	السعودية	21	17
3	الإمارات	25	27
4	عمان	34	32
5	الكويت	35	34
6	البحرين	37	37
7	تونس	32	40
8	الأردن	65	71
9	المغرب	75	73
10	الجزائر	86	87
11	لبنان	92	89
12	مصر	81	94
13	سورية	97	98
14	موريتانيا	135	137
15	اليمن	---	138

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2010-2011& Report 2011-2012 p: 15

واصلت كل من قطر والسعودية تقدمها لتحتلا المرتبتين 142/14 و 17/ 142 على التوالي ، في حين تراجعت الإمارات مرتبتين 27/ 142، وتونس 8 مراتب 142/40، والأردن 6 مراتب 71/ 142 كما تراجعت سورية مرتبة 142/98، وأدرجت اليمن لأول مرة في التقرير وأخذت مرتبة متأخرة 142/138، في حين خرجت ليبيا من التقرير لعدم إجراء مسح رأي قطاع الأعمال فيها.

3 تنافسية الاقتصاد السوري

يعد تقري التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي مؤشراً فعالاً لقياس تنافسية الدول، كما أنه يعد أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستوى الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم خاصة في ظل التحديات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي

وقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2010 –2011 تراجع ترتيب سورية إلى المرتبة 97 من بين 139 دولة مقارنة مع المرتبة 94 من بين 133 دولة خلال العام 2009 –2010 ، فتراجع سورية حسب مؤشر التنافسية العالمي مرده إلى أداء سورية – بسبب الظروف التي تمر بها – المتواضع حسب بعض المحاور والتراجع الكبير في مراتبها حسب محاور أخرى، إذ اعتمد التقرير دراسة حالة كل دولة اعتمادا على 12 معيارا من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد، إضافة إلى مدى استفادة المواطنين من

الرعاية الصحية والتعليم الأساسي، والتعليم العالي ، فضلاً عن جودة البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية، والتي يمكن عرضها في الجدول الأتي:

الجدول رقم (04) ترتيب سورية في تقرير التنافسية العالمي

المدة / المحاور	المرتبة حسب تقرير 2010– 2011		المرتبة حسب ترتيب 2011 –2012		فرق الأداء
	139دولة	(1– 7)	142 دولة	(1– 7)	
تصنيف التنافسية الإجمالي	97	3,78	98	3,85	1–
المتطلبات الأساسية	84	4,3	77	4,4	7+
مؤشر المؤسسات	78	3,8	70	3,8	8+
مؤشر البنية التحتية	105	2,9	97	3,3	8+
مؤشر الاقتصاد الكلي	58	4,8	68	4,8	10–
مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	67	5,7	62	5,8	5+
معززات الكفاءة	117	3,4	109	3,5	8+
مؤشر التعليم العالي والتدريب	107	3,3	106	3,4	1+
مؤشر كفاءة سوق السلع	115	3,7	102	3,9	13+
مؤشر كفاءة سوق العمل	132	3,4	134	3,5	2–
مؤشر تطور الأسواق المالية	124	3,2	117	3,3	7+
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	111	2,9	105	3,1	6+
مؤشر حجم السوق	65	3,7	66	3,8	1–
عوامل تطور الإبداع والابتكار	115	3,0	111	3,1	4+
مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	103	3,5	94	3,6	9+
مؤشر الابتكار	128	2,5	125	2,5	3+

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2010-2011 P:314,315& Report 2011-2012 p: 336, 337

تقدمت سورية في قيمة مجمل المؤشرات الرئيسة الاثنى عشر التي يتكون منها المؤشر الإجمالي، أما المؤشرات التي تراجعت فيها فهي مؤشر الاقتصاد الكلي حيث تراجعت بـ 10 مراتب 142/68، وتراجع مؤشر كفاءة أسواق العمل بمرتبتين 142/134، وتراجع مؤشر حجم الأسواق بمرتبة واحدة 142/66، وذلك رغم تقدم قيمة مؤشراتها.

إن تراجع ترتيب سورية الإجمالي بمرتبة واحدة على سلم التنافسية العالمية بالرغم من التقدم في قيمة المؤشر الإجمالي أدى إلى انتقالها إلى مرحلة أعلى من النمو الاقتصادي وأصبحت قريبة لدخول المرحلة الثانية وهي مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة

وقد حققت سورية في قيمة مؤشر التنافسية الإجمالي تقدما من 3,78 إلى 3,85 ، غير أنها تراجعت في الترتيب من المرتبة 97 من أصل 139 دولة إلى المرتبة 98 من أصل 142 دولة.

أ – ترتيب سورية حسب مجموعة المتطلبات الأساسية

نلاحظ من الجدول أن سورية سجلت تقدما قدر بـ 7 مراتب عن سنة 2010 – 2011 والسبب في ذلك يعود إلى التقدم المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة سنة2011 – 2012 ، والتي نبرزها فيما يأتي:

1– **مؤشر المؤسسات**

حسب هذا المؤشر فإن أداء سورية قد سجل تقدما بـ 8 مراكز مقارنة بترتيبها في التقرير السابق الصادر سنة 2010 – 2011 والذي كان78 ويعود ذلك إلى تقدم أغلب المؤشرات المكونة له، ومن أبرزها مؤشر شفافية السياسات الحكومية والتي كان ترتيب سورية فيها خلال هذا التقرير 142/129، حيث تقدم ترتيب سورية حسب هذا المؤشر الفرعي بـ4 مراتب وعلى الرغم من ذلك تبقى سورية تحتل مراتب متأخرة في تقرير التنافسية العالمي.

بالرغم من هذا التقدم في الترتيب إلا أن سورية تملك عدد من مكامن الضعف في عدد من المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر من بينها:

حصلت سورية على المرتبة 103/ 142 في مؤشر هدر الأموال العامة بسبب الفساد، حيث تراجع ترتيبها حسب هذا المؤشر الفرعي بـ 10 مراتب ، وفي مؤشر فعالية مجلس إدارة الشركات على المرتبة 142/129 مسجلة بذلك تراجعا بـ12 مرتبة.

2– مؤشر البنية التحتية

احتلت سورية المرتبة 97 حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تقدما ب 8 مراتب في قيمة وترتيب مؤشر البنية التحتية وفي المؤشرات الفرعية التي يتكون منها. ويعزى هذا التقدم بشكل رئيس إلى تقدم مؤشر البنية التحتية وتقدم مختلف المؤشرات الفرعية المكونة له، وقد كان التقدم الأبرز في مؤشر جودة البنية التحتية العامة وجودة الطرقات وجودة مصادر الطاقة الكهربائية مسجلة بذلك المراتب 20، 17،15 على التوالي لتحتل المراكز 142/75، 142/68 و92/ 142، وحسب المؤشر الفرعي الاشتراك بالهواتف النقالة حسب هذا المؤشر سجل تراجع بـ 5 مراتب لتحتل سورية المرتبة 142/121

3– مؤشر الاقتصاد الكلي : من الملاحظ أن هناك تراجع بـ 10 مراتب في مؤشر الاقتصاد الكلي من المرتبة58 خلال 2010–2011 إلى المرتبة 68 خلال 2011– 2012 والسبب يعود إلى التراجع في قيمة المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر نذكر منها تراجع مؤشر الادخار القومي 32 مرتبة لتحتل سورية حسب هذا المؤشر المرتبة 142/73.

أما التقدم فقد كان واضحاً في ترتيب مؤشر الدين العام بـ 16 مرتبة ليحتل المركز 38/ 142 وحسب هذا المؤشر يمكن اعتبار سورية من بين الدول الأقل مديونية.

4 **الصحة والتعليم الأساسي**

حسب هذا المؤشر سجلت سوريا تقدماً بـ 5 مراتب بترتيب 142/62 ويرجع هذا إلى تقدم ترتيب المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر.

فقد سجلت سورية المرتبة الأولى عالمياً في مؤشري أثر الملاريا على الأعمال ومعدل انتشار الملاريا؛ نظرا لعدم تسجيل حالات إصابة بهذا المرض. وهذا يعني أن سورية لها عدد من الميزات التنافسية في مؤشر الصحة

وقد سجل تقدم أيضا في مؤشر جودة التعليم الأساسي ومؤشر صافي الالتحاق في التعليم الأساسي بـ 4 و8 على التوالي بترتيب متتالي 142/88 و 142/55.

أما التراجع المسجل كان في عدد من المؤشرات منها تراجع مؤشر معدل انتشار الايدز بـ 44 مرتبة مسجلة المرتبة 142/45 بعدما كان ترتيبها حسب تقرير 2010 –2011، 1/ 139، وبالرغم من هذا التراجع بقيت سورية محافظة على ميزتها التنافسية في هذا المؤشر بالرغم من تراجعها في الترتيب.

ب– ترتيب سورية حسب مجموعة معززات الكفاءة

تقدمت سورية حسب هذه المجموعة بـ 8 مراكز حيث كانت ضمن المرتبة 139/117خلال العام 2010– 2011 لتتقدم إلى الرتبة 142/109 خلال العام 2011– 2012

ذلك لأن تنافسية الاقتصاد السوري أصبحت تعتمد على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد، وليس فقط على مدى توفر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة، حيث سجلت مجمل مؤشرات هذه المجموعة تقدما كما يلي:

1 مؤشر التعليم العالي والتدريب

سجلت سورية تقدماً طفيفاً في مؤشر التعليم العالي والتدريب بمرتبة واحدة لتحتل المرتبة 106/ 142 ويرجع هذا إلى تقدم معظم المؤشرات الفرعية التي يتكون منها هذا المؤشر.

وقد سجل تقدم ملحوظ في مؤشر جودة النظام التعليمي ومؤشر الولوج إلى الانترنت على التوالي بـ 13 مرتبة و11 مرتبة لتحل المراكز التالية 142/96 و 142/120 على التوالي.

***مؤشر إجمالي معدل الالتحاق في التعليم العالي** : تقدمت سورية في مؤشر التعليم العالي والتدريب مرتبة واحدة، حيث بلغ إجمالي معدل الالتحاق في التعليم العالي 27,4% لتحتل المرتبة 142/78.

وقد سجل تراجع بمرتبة واحدة في كل من مؤشر إجمالي معدل الالتحاق في التعليم الثانوي ومؤشر مدى تدريب الموظفين لتحتل المراكز التالية 142/98و 142/140، وهذا يعني أن سورية متأخرة جدا في ترتيب مؤشر تدريب الموظفين وهذا يرجع إلى ضعف الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري.

2 مؤشر كفاء سوق السلع:

حسب تقرير التنافسية العالمي 2011– 2012 تقدمت سورية بشكل ملحوظ في مؤشر كفاءة أسواق السلع، وكان التقدم الأبرز في مؤشرات شدة المنافسة المحلية وكفاءة سياسة مكافحة الاحتكار وتكاليف السياسة الزراعية 26، 20،23 لتحتل المراكز 142/44، 142/90، 142/36.

وبالمقابل كان هناك تراجع في عدد من المؤشرات الفرعية نذكر منها:

تراجع مؤشر التعرفة الجمركية بـ 13 مرتبة لتحتل المركز 142/122 نتيجة لضعف المنافسة الأجنبية، كما تراجع مؤشر المستوردات من السلع والخدمات 13 مرتبة ليحتل المركز 103/ 142 على الرغم ازدياد نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31,8 للعام 2010 –2011 إلى 33,5عام 2011 –2012 .

3 مؤشر كفاءة أسواق العمل

تراجعت سورية في مؤشر كفاءة أسواق العمل مرتبتين واحتلت بذلك في المركز 142/134، بالرغم من التقدم الملحوظ في ترتيب جل المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر.

والتقدم الأبرز في مؤشر علاقة التعاون بين صاحب العمل والعامل بـ 23 مرتبة ليحتل المركز 142/71، إضافة إلى تقدم مؤشر الأجور والإنتاجية بـ 11 مرتبة ليحتل المركز 142/89، و تقدم ترتيب مؤشر إجراءات التسريح

والتوظيف بـ 7 مراتب لتحتل المركز 142/92 ويرجع هذا إلى امتلاك سورية لميزة تنافسية في مؤشر صرامة قوانين العمل بالرغم من تراجع ترتيبه بمرتبتين، غير أنه احتل المركز 142/50.

وقد كان التراجع في عدد من المؤشرات منها: تراجع مؤشر مشاركة المرأة في العمل إلى جانب الرجل بـ 5 مراتب ليحتل مركزا جد متأخر 142/141*.

4 تطور السوق المالية:

هناك تقدم في مؤشر تطور السوق المالي على الرغم من حداثة السوق المالية السورية قدر بـ 7 مراتب ليحتل المركز 117/ 142 عام2011 – 2012 ، ويرجع ذلك إلى تقدم المؤشرات الفرعية التي يتكون منها هذا المؤشر.

كما أن هناك تقدم واضح في كل من مؤشر تشريعات تداول الأوراق المالية ومؤشر التمويل عبر الأسواق المالية المحلية بـ 26 و25 مرتبة على التوالي وبترتيب 142/76، 142/78.

أما التراجع فقد كان في سهولة الحصول على القروض و مؤشر قوة الحقوق القانونية بـ 1 و 4 على التوالي وبترتيب ، 142/101، 142/138 وهذا يعني أن سورية احتلت مراتب متأخرة جدا في حماية حقوق المقترضين والمقرضين.

5 مؤشر الجاهزية التقانية

يبرز تقرير التنافسية العالمية تقدم مؤشر الجاهزية التقانية في سورية بـ 6 مراتب ليحتل المركز 142/105، ويرجع ذلك إلى تقدم المؤشرات الفرعية التي يتكون منها، غير أنه بالرغم من هذا التقدم تبقى تحتل مراتب متأخرة، فقد تقدم مؤشر الاستثمار الأجنبي ونقل التقانة 15 مرتبة ليحتل المركز 142/106، والذي يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في جلب التقانات الحديثة.

وتقدم كل من مؤشر توفر أحدث التقانات ومؤشر الاستيعاب التقاني للشركات بـ 7 ،6 مراتب على التولي ليحتلا المركز 142/119، و142/70 وهذا يعني ضعف استعمال التقانات الحديثة من قبل الشركات.

6 حجم الأسواق

تراجع مؤشر حجم السوق مرتبة واحدة ليحتل المركز 142/66، على الرغم من التقدم البسيط في قيمة مؤشر الأسواق المحلية قدر بـ مرتبة واحدة وبنسبة 3,6 بمقياس من 1 (الأسوأ) إلى 7 (الأفضل).

ج– ترتيب سورية حسب مجموعة عوامل الابتكار

تقدم ترتيب سورية في مؤشر عوامل الابتكار وهذا يرجع إلى التقدم في المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر.

فهناك تقدم بارز في كل من مؤشري عدد الموردين المحليين ومؤشر الرغبة بتفويض الصلاحيات قدر بـ 17 مرتبة لكلا المؤشرين بمراكز 142/50، و 142/75. أما عن مؤشر طبيعة الميزة التنافسية فتقدم المؤشر بـ 10 مراتب ليحتل المركز 142/104 ويرجع بقاء المؤشر ضمن نقاط الضعف إلى عدم الاعتماد على المنتجات المبتكرة ذات القيمة المضافة العالية.

1 مؤشر الابتكار

تقدم مؤشر الابتكار بـ 3 مراتب ليحتل المركز 142/125 مما يدل على تقدم المؤشرات الفرعية التي يتكون منها، غير أن سورية تبقى تعاني من ضعف مؤشر الابتكار.

وقد جاء ترتيب سورية كما سبقت الإشارة سابقاً ضمن المرحلة الانتقالية بين 1–2 والشكل الآتي يوضح المؤشرات الرئيسية لسورية بالمقارنة مع دول المرحلة الانتقالية

* **تجدر الإشارة أن هناك العديد من المؤشرات التي تم احتسابها حسب بيانات رقمية إحصائية وليس عبر استطلاع رأي قطاع الأعمال.**

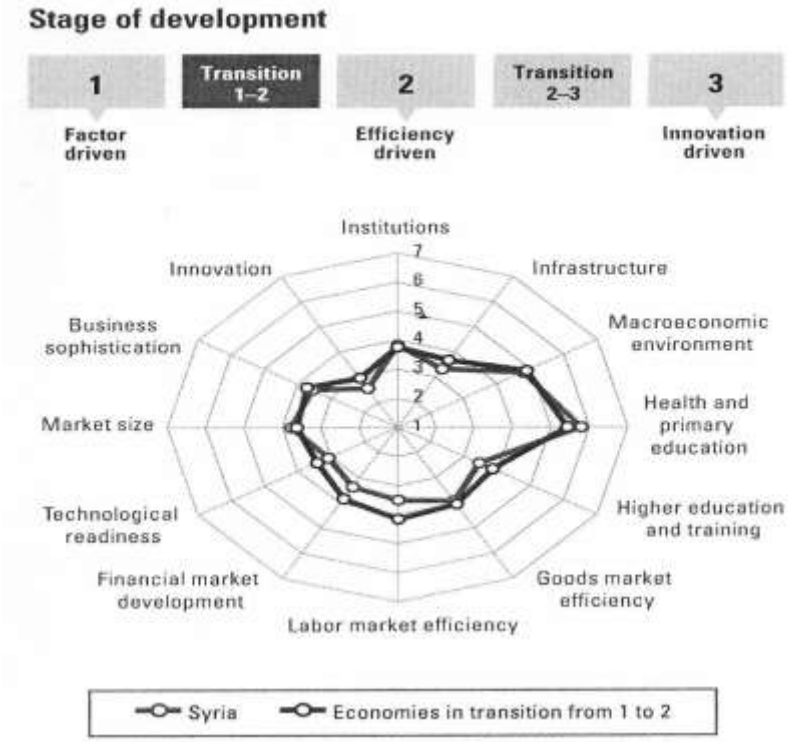

الشكل رقم (01): المؤشرات الرئيسية لسورية بالمقارنة مع دول المرحلة الانتقالية

Source :World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2011-2012, p: 336

الاستنتاجات والتوصيات:

الأستنتاجات:

إن تحليل واقع الاقتصاد السوري على خلفية تحليل القدرة التنافسية يمكن من وضع أسس واضحة المعالم لإستراتيجية بناء التنافسية الوطنية للنهوض بالواقع الاقتصادي، ولعل إخفاقات الأداء المسجلة في العديد من المؤشرات التي سبق تحليلها ترجع إلى الأوضاع التي تمر بها سورية وإلى مختلف العقوبات المطبقة عليها على مختلف الأصعدة ومن قبل جهات عدة.

يمكن القول أن حالة الوهن المرافق للفعاليات الاقتصادية تتصل بغياب رؤى إستراتيجية بعيدة الأمد للنهوض بهذه الفعاليات لمستويات تنافسية متماسكة العناصر والمرتكزات، ولعل الاستقرار السياسي والأمني الراسخ يعد شرطا للإصلاح الاقتصادي الذي يؤطر إستراتيجية بناء تنافسية الاقتصاد السوري تتخذ ضرورة اعتماد مسألة التنافسية ضمن أولويات الخطط التنموية بالإضافة إلى مساعدة الحكومة على إصدار تقارير التنافسية السنوية.

التوصيات:

ولا بأس من تصور الإطار العام لإستراتيجية بناء تنافسية الاقتصاد السوري من خلال:

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- لا بد أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل وحسب الطلب المستقبلي على العمل والتوجيهات التكنولوجية المستقبلية.

– إن استعمال تكنولوجيا حديثة ومتطورة والالتزام بالمواصفات الدولية للجودة " ISO " يتطلب تكوين اليد العاملة المؤهلة التي تستجيب لمتطلبات السوق.

– الاهتمام بالبحث والتطوير؛ إذا لا بد من تفعيل العلاقة بين المؤسسات من جهة والجامعات من جهة ثانية ومراكز الأبحاث من جهة ثالثة ، ففي كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات لا تعمل وفق هدف واحد ولا يوجد تنسيق كامل فيما بينها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها وبيئتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

– العمل على دراسة الأسواق الخارجية ؛ فالسوق المحلية تعد سوقاً محدودة مما يتطلب البحث عن خيارات أكثر تطورا وتوازنا بدرجة مخاطر محدودة، وهنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.

المراجع:

[1] وديع محمد عدنان، *محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية* ، بحوث ومناقشات، تونس 19 – 21 حزيران،2001، ص 122.

[2] ENRIGHT, MICHAEL J; " The Globalization Of Competition And The Localization Of Competition: Policies Toward Regional Clustering " , London, Macmillan, Forthcoming, 1999, P5

[3]علي توفيق الصادق، *" المنافسة في ظل العوامة: القضايا و المضامين "*، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل لمعهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي،(العدد الخامس، أبو ظبي،أكتوبر 1999)،ص33.

[4] OECD, Technology and the Economy: the Key Relation ships, Paris, organization For Economic Cooperation and Development, 1992، p237

[5] Henri Spiterki,la strategie d'entreprise: competitivite et mobilite,ed.Economica,1995، P 71

[6] فريد النجار(ب)، *المنافسة والترويج التطبيقي*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ، ص 11

[7] Arab Planning institute, kuwait,2003، P5

[8] DONALD-G MCFRIDGE, la competitivite: notions et mesures , industrie , canada , Avril , 1995

[9] محمد عدنان وديع ، *القدرة التنافسية وقياسها* ، سلسلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط، العدد الرابع والعشرون ، 2003، السنة الثانية.

[10] BUCKLEY P.J, CHRISTOPHER L., and PRESCOTT, Measures of international competitiveness; a critical survey, Journal of Marketing Management , (1988)

[11] PORTER MICHAEL., L'avantage concurrentiel, édition Dunod, Paris. (1997), p48

[12] World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports, 2010- 2011 2011-2012